الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاخبار
التاريخ: ١٩٧٦/٣/٢

هذا هو السادات منذ كان طالبا بالثانوى

تشهد البلاد فى الآونة الحالية نشاطا ملحوظا فى الفكر السياسى والاهتمام بمستقبل العمل السياسى فى مصر ، ولقد شاهدنا من فترة برامج متعددة لمنابر كثيرة قيل انها تعمل من داخل الاتحاد الاشتراكي ونادى البعض بالعودة لنظام الاحزاب الذى كان قائما قبل قيام الثورة ، بل ذهب البعض الى القول بان الدستور القائم لايمنع تكوين الاحزاب ، وقيامها بالعمل السياسي وارتفع صوت ينادى بتكوين حزب ، وفى مجال آخر تحتدم المناقشة حول قيام حزب واحد أو ان تتعدد الاحزاب ومن يكون رئيس هذا الحزب الواحد ..

وكل هذه المناقشات والاراء لا تدور همسا ولا يخافت اصحابها بالرأى ، بل ان الصحف عامرة بالاراء والمقالات ، ووسائل الاعلام مفتوحة لكل رأى مؤيد او معارض . وجلسات الاستماع للجنة مستقبل العمل السياسي ينقل التليفزيون ـ والاذاعة مختلف الاراء التى تبدى فيها ، وفيها المعتدل وفيها المتطرف ايا كانت الزاوية التى ينظر اليها لقياس هذا الاعتدال او ذاك التطرف .

والواقع ان ما نشاهده الآن امر جديد على مجتمعنا فى ظاهره ، وان كان فى حقيقته اصيل اصالة شعبنا وعريق عراقته ، مما يدعونا الى القول باننا فى عودة الى طبيعتنا الاولى ، وان ما مر بنا من تجربة لم ينل من اصالة المعدن ولم يوهن من صلابته .

واذا كان الاهتمام بمستقبل العمل السياسى قد نال منا كل هذا الاهتمام ، فهل كنا فى شغل عنه من قبل ، أو ان هذا المستقبل لم يكن يعنينا امره ؟ .

الواقع ان هذا الشعب يتمتع بذكاء فطرى جبل عليه وهو يحس بما وراء الظاهر ويعلم ببواطن الكلام ولا تخدعه العبارات ، وهو لا يقاد الى العمل بامر الحاكم ثم هو مع ذلك مسالم حتى يظن انه شعب منقاد ، ومعاذ الله ان يكون كذلك ، بل ان الغافل من يظن به هذه الظنون .

وبهذا الحس ادرك الشعب انه مطالب ايضا بالمشاركة فى تحمل المسئولية ونبذ السلبية واتخاذ موقف ايجابى — فمن اين جاءه هذا الاحساس ومن الذى هيأ له الخروج من صمته ؟

الشعب .. والثورة

ان هذا الشعب الذى ايد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عند قيامها قد اكسبها الشرعية وهيأ لها الوجود القانونى لحكم البلاد ، وجعل من مبادئها المعلنه على الناس دستور الحكم فى البلاد ، هذه المبادىء التى اتاحت لثورة ٢٣ يوليه الاستقرار لم تكن فكرة فردا ولم تكن نتاج شخص واحد ، وانما هى انصهار لمجموع امانى الشعب فى هذه الفترة صاغها مجموعة من ابناء هذا الشعب ولاقت قبولا فنالت التاييد ، ثم ما اعقبه من استقرار لاداة الحكم حتى سنة ١٩٥٦ وهى التى حل فيها مجلس الثورة ، ثم ما تلا ذلك من استفتاء على رئاسة الجمهورية وما اعقب ذلك من تطور فى نظام الحكم على النحو الذى يعنى به المؤرخ والدارس للنظم الدستورية ، وانما يبرز من خلال هذه الامور الاتجاه الى تكوين هيئة سياسية تساند الحكم الشرعى فى البلاد ، فنشات هيئة التحرير اولا ثم قام على انقاضها الاتحاد القومى ولم تكن تجربته بانجح من تجربة هيئة التحرير ، ثم كان اخيرا الاتحاد الاشتراكى الذى ظل يتطور فى نظمه وان احتفظ باسمه على مدى سنوات طويلة حتى كان عهد الرئيس محمد انور السادات ، فبادر الى اعلان ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى وترك هذا التطوير كعنوان كبير لم يستقل بوضع معالمه ، وانما طرح الامر للشورى العامه .

وهنا تبرز معالم جديدة فى سياسة الحكم فى البلاد وهى معالم تنفق وما اطلق من مبادىء لثورة التصحيح التى بدات يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

صانع التصحيح

وهنا استميح القراء ان اقف عند هذا الحدث واخرج من العرض العام للموقف السياسى لاعرج على معلومات تتصل وصانع احداث هذا التصحيح ، فلقد عاصرت السيد محمد انور السادات طالبا بالمدارس الثانوية وكان بين اخوانه واترابه بسماته الحالية واخلاقه المشاهده الآن لم يغيره منصب ولم تبهره اضواء السلطة من ادراك ما آمن به وما زال يؤمن به — فما زال امامى فى صورته الحالية انعكاسا لمواقفه الماضيه وهو بعيد من السلطة فهو فى صباه وشبابه صاحب راى ، فلا يهاب الراى المعارض لانه مزود بحجة الايمان بما يعتقد ، وكنا فى شبابنا نلتف حوله وهو يبعث فينا الحماس لقضايا الوطن ، وفى ليلة ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ لم استغرب ان يكون أول صوت ينطلق باعلان الثورة هو صوته ، فان اعداده لهذا اليوم كان يسبقه بسنوات وكانت توقعاتنا لنحتم ان يكون هو الصوت المدوى دائما بكل اصلاح نرجوه لهذا البلد .

من هذا استطيع ان اقول ان شخصية الرئيس محمد انور السادات السابقه على قيام الثورة وقد صقلتها الايام وجهاده فيها ومعاركه مع الاستعمار ومحاربة الفساد وقد انضم للهيئة التاسيسية لرجال الثورة ككتله مستقله تمثل شخصية متميزه وصرح مستقل وركيزه اساسية من ركائزها .

ومن هذه المعانى كانت سياسته عندما آلت اليه امور هذا البلد بعد وفاة المغفور له الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، والذى فطن لكل ذلك قبل وفاته لان يجعل من الرئيس محمد أنور السادات نائبا له فاحسن الاختيار وهيأ لهذا البلد أن يظهر المعالم الحقيقية لشخصية هذا الرئيس .

هادم المعتقلات

أن الحرية الحبيسه فى صدر أنور السادات والتى عانى من كبتها فى شبابه هى الاحساس الاول الذى كان يقلقه الا يتمتع بها ابناء هذا البلد ، ولا انسى يوما زرته وقد صار عضوا بمجلس قيادة الثورة ففتح لى قلبه الكبير ، وحدثنى عن آماله فى تحقيق الحرية ، وقد ذاق مر القيود والقهر فى السجون، فلم اعجب عندما سارع وقد تولى زمام الامر الى اغلاق المعتقلات ولم نسمع فى عهده عن معتقل بغير الطريق القضائى ورفع عن الصحافه قيود الرقابه لتعبر بحرية وترك لاقلام الكتاب حرية الكتابه والغى من القوانين موانع التقاضى وقدس القضاء وانتقل الى محرابه اكثر من مره مشيدا بقضاء مصر وعدالته، ولهذا فانى على يقين من ان السادات انما يصدر كل ذلك عن شخصية مستقلة تكونت حتى قبل قيام الثورة وقبل ان يتصل باعضائها وهى شخصية اصيلة مطبوعة على مميزاتها وسجاياها وليست تقليدا لاحد ولا استعدادا لمواقف غيره ولا استمرارا لشخصية احد من السابقين عليه وسمات هذه الشخصية نستطيع ان نقول انها عناصر الشرعيه فى حكم أنور السادات ، وهى شرعية موضوعية بمعنى ان هذا التأييد الذى ناله الرئيس أنور السادات من مختلف الفئات تؤكده خطواته فى بناء المجتمع مسلى الحب ونبذ الحقد بين الجميع وهى فى ذلك تماثل الشرعية الموضوعية التى قامت عليها الثورة عندما بدأت فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ فلم يكن الحكم لها نتيجة استفتاء او انتخاب وانما اجماع على التأييد اكسب الثورة البقاء والاستقرار .

أما الشرعية الشكلية المستمده من استفتاء على شخص واحد فهى شرعية مفترضه ومن هذه نستطيع ان نقول ان شرعية حكم أنور السادات لها مقدماته ذاتيه تستند الى تقدير اعماله سواء فى الداخل وما يتصل منها ببناء الانسان المصرى الحر أو ما يتصل بالسياسة الخارجية ، وقد لعب فيها دورا مميزا معايرا انتهى به الى تحرير ارض الوطن وكسر شوكة عدو ما كان لنا عليه من غلبه فى اى عهد مضى .

شخصية مستقلة

فى كل ما عرضت من قبل لم اقصد الى ان اضع السادات موضع المقارنة من احد او انال من مواقف غيره ، وانما هو ان ابرز أن السادات فى حكمه شخصية مستقلة نابعه من اصول شخصية وكيان ثورى له بوادره فى مطلع شبابه عاصرناه نحن اقران جيله واتراب مدرسته وان السادات بنى مجده بيده ، واستمد شرعية حكمه باعماله ، لا ميراثا عن احد وانه وان جاء تاليا فى الترتيب الزمنى لحكم عبد الناصر الا أن عهده تميز بسمات خاصة مستمده من شخصيته ولهذا فان استمراره فى الحكم بعد انقضاء فترة حكمه أمر سوف يقدره ابناء هذا الوطن ان آمنوا بان كل ما قدمه جدير بان يتابعه ولا يهم فى ذلك اسلوب البيعه سواء أكان تزكية له ام انتخابا فان هذا الشعب اعرف بمصالحه واحرص من ان يفرط فى بارقة امل لاحت له .